الأمم المتحدة

TD/B/57/6

Distr.: General
14 July 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة السابعة والخمسون
جنيف، ١٥-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت
إسهام الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي

التقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، ومساهمات الأونكتاد

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٠ باء والفقرة ١٧٩ من اتفاق أكرا، ينبغي أن يسهم الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من مجالات، فضلاً عن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وتقدم هذه الوثيقة استعراضاً موجزاً للتقدم المحرز في المجالات المواضيعية المهمة وإسهام الأونكتاد فيها.

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
	مقدمة	١-٣	٣
أولاً -	التجارة الدولية	٤-١٦	٣
ثانياً -	السلع الأساسية	١٧-٢٠	٦
ثالثاً -	الاستثمار وتنمية المشاريع	٢١-٣٤	٨
رابعاً -	الديون الخارجية والتعاون المالي الدولي لأغراض التنمية	٣٥-٥١	١٢
خامساً -	تناسق النُظم النقدية والمالية والتجارية الدولية	٥٢-٦١	١٦
سادساً -	تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٦٢-٧١	١٨
سابعاً -	قانون وسياسة المنافسة	٧٢-٧٦	٢٠
ثامناً -	البلدان التي تعيش أوضاعاً خاصةً	٧٧-٩٠	٢٢

مقدمة

١- أكدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٧٠/٥٧ باء، الحاجة إلى الانتفاع إلى أقصى حد ممكن من آليات الأمم المتحدة القائمة بغرض استعراض تنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها في إطار منظومة الأمم المتحدة في المجالات الرئيسية للتنمية (الفقرة ٢٧). وفي هذا الصدد، دعت الجمعية العامة مجلس التجارة والتنمية إلى أن يُسهم، في حدود ولايته، في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذها، في إطار بنود جدول أعماله ذات الصلة.

٢- واتفق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في دورته الثانية عشرة التي عقدت في أكرا، غانا، في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ على أنه "ينبغي أن يساهم الأونكتاد، في حدود ولايته، في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات العالمية ذات الصلة. وينبغي له أن يواصل المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية... وينبغي أن يساهم الأونكتاد أيضاً في مواصلة تنفيذ الأهداف المتفق عليها دولياً في إعلان الدوحة الوزاري وغير ذلك من القرارات ذات الصلة" (اتفاق أكرا، الفقرتان ١١ و١٧٩).

٣- وتتضمن هذه المذكرة استعراضاً قامت به أمانة الأونكتاد للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة وإسهام الأونكتاد في هذا الصدد.

أولاً - التجارة الدولية

٤- ثمة اعتراف صريح بأهمية دور التجارة الدولية في تعزيز التنمية الاقتصادية والتخفيف من حدة الفقر في نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وتشمل هذه النتائج إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وما يرتبط به من أهداف إنمائية للألفية، ونتائج مؤتمر القمة العالمي، وتوافق آراء مونتيري لتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وبرنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً، وإعلان الدوحة الوزاري الصادر عن المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، واتفاق أكرا الصادر عن دورة الأونكتاد الثانية عشرة، ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية. وأبرزت نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة هذه، على وجه الخصوص، التزام المجتمع الدولي بنظام تجاري ومالي متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والإنصاف والاستناد إلى قواعد والقابلية للتنبؤ وعدم التمييز.

ألف – التقدم المحرز

٥- أدى تقلص تجارة البضائع في العالم الذي لوحظ في نهاية ٢٠٠٨-٢٠٠٩، نتيجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، إلى التأثير بشدة في جميع البلدان وجميع المنتجات تقريباً، وتفاوت هذا التأثير تفاوتاً كبيراً بين البلدان، ولا سيما البلدان النامية، وبين المنتجات. والتقلص في التجارة في عام ٢٠٠٩، الذي بلغ نسبة تناهز ١٢,٢ في المائة كما توقع ذلك الأونكتاد وغيره من المنظمات الدولية، تجاوز كثيراً التقلص في الإنتاج (٢,٢ في المائة)، وسجّل أعلى نسبة له في حقبة ما بعد الحرب. وأدى تدهور التجارة العالمية إلى عرقلة مرحلة نمو دينامي في التجارة العالمية، ولا سيما في البلدان النامية بقيادة الاقتصادات الناشئة. ويبدو أن الانكماش الاقتصادي قد بلغ أدنى مستوياته وأن الانتعاش قد بدأ، بيد أنه لا يزال هشاً، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى مواصلة اعتماد تدابير لبناء الانتعاش والقدرة على التكيف وطنياً ودولياً.

باء – مساهمة الأونكتاد

٦- ركّز الأونكتاد الانتباه بصورة خاصة في إطار الركن الحكومي الدولي لعمله على تقييم تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في تدفقات التجارة، وعلى تحديد الاستراتيجيات الناجحة للتخفيف من حدة هذا التأثير وتعزيز التنمية المستدامة. وعالج الأونكتاد هذه القضايا، على سبيل المثال، في الدورتين الأولى والثانية للجنة التجارة والتنمية (المعقودتين في ١١-١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩ و٣-٧ أيار/مايو ٢٠١٠)، وفي اجتماع مجلس التجارة والتنمية (المعقود في الفترة ١٤-٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩).

٧- وأسهم "اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الخدمات والتنمية والتجارة: البعد التنظيمي والمؤسسي"، الذي عقده الأونكتاد، إسهاماً هاماً في بناء توافق دولي للآراء بشأن إيجاد خدمات هياكل أساسية للنمو الاقتصادي المستدام تكون فعالة ويسهل الوصول إليها، وفي حفز التنوع وزيادة حجم التجارة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٨- ونظرت تحليلات الأونكتاد السياساتية والتقنية المعنية بقضايا التجارة في العالم في السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى إحلال تحول هيكلي في الإنتاج والاستهلاك والأنماط التجارية التي يمكن أن تكون مستدامة اقتصادياً وبيئياً. وعلى سبيل المثال، كان "استعراض التجارة والبيئة ٢٠٠٩/٢٠١٠" الصادر عن الأونكتاد سباقاً إلى التفكير في مجالات واعدة لاستراتيجيات النمو النظيف التي تتعلق بتعزيز كفاءة استخدام الطاقة.

٩- وقدّم الأونكتاد إسهامات هامة في إعداد تقارير مشتركة مع وكالات أخرى عن قضايا التجارة الحالية. وعلى سبيل المثال، فقد اشترك الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية في إصدار المنشور *Tariff Profiles 2009* واشتركت إدارة الأمم

المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأونكتاد واللجان الإقليمية للأمم المتحدة، في إصدار المنشور *"الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في عام ٢٠١٠"*.

١٠- وقام الأونكتاد، بوصفه عضواً أيضاً في فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة، إلى جانب منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية، بتقديم بيانات وتحليلات لتحديث مؤشرات الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية بشأن الوصول إلى الأسواق. واستمر تحسن حصة إجمالي واردات البلدان المتقدمة المعفية من الرسوم الجمركية من البلدان النامية ككل، ولا سيما أقل البلدان نمواً.

١١- وشملت نواتج الأونكتاد التحليلية تطوير ونشر قواعد بيانات وأدوات تحليلية. وفي نهاية عام ٢٠٠٩، سُجِّل ما يربو على ٠٠٠ ٣٧ مستخدم لنظام "الحل التجاري العالمي المتكامل" (WITS) المشترك بين الأونكتاد والبنك الدولي، إلى جانب "نظام الأونكتاد للتحليلات والمعلومات التجارية" (TRAINS). ونظّم الأونكتاد دورات تدريبية على قواعد البيانات لصالح مؤسسات أكاديمية في بلدان مختلفة منها الاتحاد الروسي وألمانيا وأورغواي وبلجيكا وبيرو وتايلند وتركيا والجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا وسويسرا ومكاو (الصين) وكولومبيا والولايات المتحدة.

١٢- وقدّم الأونكتاد دعماً موضوعياً إلى المجموعة الأفريقية ومجموعة أقل البلدان نمواً ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، فضلاً عن فرادى البلدان لتمكينها من المشاركة في مفاوضات جولة الدوحة وفي الأعمال التحضيرية للمؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية. كما قدم الأونكتاد المساعدة إلى بلدان في عملية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، بما فيها أذربيجان وإيران (جمهورية - الإسلامية) والبوسنة والهرسك وبيلاروس والجزائر وجزر القمر والجمهورية العربية السورية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسان تومي وبرينسيبي والسودان واليمن. وقدم الأونكتاد المساعدة إلى بابوا غينيا الجديدة والصين والهند من أجل تعزيز معارفها ومهاراتها لتسوية المنازعات الدولية في مجالات التجارة والاستثمار والملكية الفكرية على الصعيد الدولي.

١٣- ودعم الأونكتاد التقدم المحرز في الجولة الثالثة من مفاوضات النظام الشامل للأفضليات التجارية باعتماد وزراء البلدان النامية المشاركة أساليب تخفيض التعريفات في المبادلات التجارية داخل مجموعات البلدان في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

١٤- وبموجب اتفاق أكرا، ركّز الأونكتاد في عمله المتصل بالتجارة كذلك على تكاليف النقل الدولي وسعر النفط، وربط خطوط النقل البحري، والأسطول التجاري والتطورات المتصلة بالتجارة البحرية والأسطول، وركّز أيضاً على النقل الداخلي والتجارة العابرة في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وعلى الأمن البحري وأمن سلسلة الإمدادات، والشراكات بين القطاعين العام والخاص،

وتنفيذ القواعد والمعايير المتفق عليها دولياً، وكذلك القضايا القانونية التي تؤثر في تجارة ونقل البلدان النامية، والقضايا المتعلقة بالتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه. وتشمل إسهامات الأونكتاد الرئيسية إعداد تحقيق تجريبي معنون *"أسعار النفط وأسعار الشحن البحري" (Oil Prices and Maritime Freight Rates)*، و*"نشرة النقل الإخبارية" (Transport Newsletter)* الفصلية و*"استعراض النقل البحري"* لعام ٢٠٠٩. وشمل "استعراض النقل البحري لعام ٢٠٠٩" تركيزاً خاصاً على تطورات التجارة والنقل في أفريقيا. وشملت طبعة عام ٢٠٠٩ من الاستعراض كذلك عرضاً عاماً تحليلياً مفصلاً للأحكام المعقدة لاتفاقية جديدة هامة هي *اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بعقود النقل الدولي للبضائع عن طريق البحر كلياً أو جزئياً (قواعد روتردام)*، من أجل مساعدة الحكومات، ولا سيما حكومات البلدان النامية، على النظر في مزايا التصديق على هذه الاتفاقية.

١٥- وفيما يتعلق بالتحدي الذي يطرحه المناخ، يولي الأونكتاد عناية خاصة للقضية الهامة المتمثلة في تأثيرات تغير المناخ وتكيف النقل معه، وهي قضية لم تحظ، حتى الآن، إلا بعناية محدودة، رغم أهميتها القصوى بالنسبة إلى البلدان النامية وأشد البلدان عرضة للتأثر مثل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ نظراً إلى أن التكيف مع تغير المناخ يمثل مكوناً حيوياً للاستراتيجيات الإنمائية وعاملاً أساسياً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٦- وواصل برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية تدريب الخبراء الوطنيين على نطاق واسع. وعلى سبيل المثال، أدى تنفيذ هذا النظام في إدارة الجمارك الأفغانية، كعنصر من استراتيجية تيسير التجارة التي ينفذها الأونكتاد في أفغانستان، إلى حوسبة العمليات الجمركية في خمسة ممرات عبور رئيسية، (مع أوزبكستان وإيران (جمهورية - الإسلامية) وباكستان وتركمانستان وطاجيكستان). وتنبغي الإشارة إلى أن اعتماد النظام أدى إلى خفض مدة التخليص الجمركي للشاحنات من ٤٢٨ دقيقة إلى نحو ٩٠ دقيقة، وإلى زيادة عائدات الجمارك بما يقارب ٧٠٠ في المائة. كما عزز قدرة إدارة الجمارك الأفغانية على أداء أفضل بكثير وعلى تقديم خدمات أكثر شفافية عن طريق معالجة الوثائق الجمركية إلكترونياً على نحو كامل وتدريب موظفي الجمارك والعاملين في المجال التجاري على نطاق واسع.

ثانياً - السلع الأساسية

١٧- شدد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في عام ٢٠٠٥ على "الحاجة إلى معالجة تأثير الأسعار الضعيفة والمتذبذبة للسلع الأساسية وإلى دعم جهود البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية لإعادة هيكلة وتنويع وتقوية القدرة التنافسية لقطاعات السلع الأساسية بها" (الفقرة ٣٣ من قرار الجمعية العامة ١/٦٠). وفي الوقت نفسه، يرد في توافق آراء مونتيري أن ثمة "حاجة إلى المعونة المتعددة الأطراف أيضاً لتخفيف حدة النتائج المترتبة على

هبوط إيرادات التصدير للبلدان التي لا تزال تعتمد اعتماداً كبيراً على صادراتها من السلع الأساسية" (الفقرة ٣٧). كما أشارت الجمعية العامة في قراريها ١٩٠/٦١ و٢٠٧/٦٣ إلى الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً والمتصلة بالسلع الأساسية. وبينما أعاد قرار الجمعية العامة ١٩٠/٦١ تأكيد "أهمية بلوغ الحد الأقصى للمساهمة التي يقدمها قطاع السلع الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، مع مواصلة جهود التنويع في البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية"، فإنها أحاطت علماً أيضاً في قرارها ٢٠٧/٦٣ باتفاق أكرا الذي اعتُمد في دورة الأونكتاد الثانية عشرة فيما يتعلق بجزئه الخاص بالسلع الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك سلّمت الجمعية العامة في القرار ١٩٢/٦٤ بأن الأزمة الاقتصادية العالمية أثّرت سلباً في اقتصاد السلع الأساسية وبالحاجة إلى التصدي للتقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية.

ألف – التقدم المحرز

١٨- لا تزال السلع الأساسية الركيزة الرئيسة لتجارة أكثرية البلدان النامية ولا تزال تولد أكبر قسط من عائدات صادراتها. وبالرغم من الأهمية الاستراتيجية التي تكتسيها السلع الأساسية بالنسبة إلى البلدان التي تعتمد على هذه السلع، لا يزال العديد من العوامل يقوض استغلال هذه البلدان الفعلي للإمكانات الكاملة التي يتيحها قطاع السلع الأساسية. وأحد الاعتبارات الرئيسة في هذا الصدد هو تقلب أسعار السلع الأساسية وتأثير ذلك في تجارة البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية وفي نمائها. وفي عام ٢٠٠٩، تأثرت تطورات الأسعار في أسواق السلع الأساسية تأثراً بالغاً نتيجة الأزمة المالية العالمية والانكماش الاقتصادي الذي تلاها، وكذلك بالتدابير الضريبية والنقدية المُتخذة لمواجهة التقلبات الدورية، بما في ذلك مختلف "مجموعات التدابير التحفيزية" المعتمدة في عدة بلدان، متقدمة ونامية على السواء. وتشمل العوامل الأخرى التي تؤثر في أسعار السلع الأساسية "أمولَة" أسواق السلع الأساسية وصعوبة التنبؤ المتزايدة الناجمة عن تغير الظروف المناخية، لما لذلك من تأثير في أسعار السلع الأساسية الزراعية. وبحلول منتصف عام ٢٠١٠، أثّر الانتعاش الاقتصادي العالمي الناشئ في أسواق السلع الأساسية، حيث اتخذت أسعار السلع الأساسية اتجاهاً معاكساً لاتجاهها في عام ٢٠٠٩ وأخذت في الارتفاع. وبينما استفاد من هذا الوضع مصدرو السلع الأساسية، فمن البديهي أن تأثير ذلك في البلدان المستوردة سلبي. ومع ذلك، فإن انتعاش الأسعار وحده لا يكفي لمعالجة المشاكل التي لا تزال تقوض تطور قطاع السلع الأساسية في العديد من البلدان النامية. ويُعد من الأمور الأساسية وضع استراتيجية أوسع نطاقاً ترمي إلى كفالة استدامة أسعار السلع الأساسية، وفي الوقت نفسه، معالجة الاختناقات الهيكلية والاقتصادية والتنظيمية الدفينة.

باء – مساهمة الأونكتاد

١٩- نفّذ الأونكتاد مجموعة واسعة من الأنشطة الرامية إلى معالجة بعض القضايا الهامة في إطار الجدل الحالي بشأن السلع الأساسية ودورها كمحرك لنمو التجارة والتنمية. ويشمل ذلك النظر في مجموعة واسعة من القضايا، لعل من أهمها التحديات الرئيسية التي تواجهها السلع الأساسية في العديد من البلدان النامية. وتشمل العناصر التي جرى الوقوف عليها بصفتها تستوجب عناية ذات أولوية ما يلي: (أ) الحاجة إلى تنويع قطاع السلع الأساسية في البلدان النامية وتعزيز قدرته التنافسية بغية كفالة تحسين الإدماج في سلاسل القيمة؛ (ب) أهمية السياسات ذات الصلة بالتجارة اللازمة لمعالجة مشاكل السلع الأساسية بسبل منها تمويل سلاسل الإمدادات، ونظم الإيصالات في المستودعات، وإدارة مخاطر الأسعار؛ (ج) دور بورصات السلع الأساسية وتكنولوجيا المعلومات، والإحصاءات والبوابات الإلكترونية (النظام الإلكتروني للمعلومات التجارية عن السلع الأساسية) لعرض نبذات عن السلع الأساسية تتضمن معلومات تتعلق بجميع جوانب أسواق هذه السلع؛ (د) تعزيز الشفافية والصلات القائمة بين الصناعات الاستخراجية والاقتصاد الوطني.

٢٠- وعُقد المنتدى العالمي للسلع الأساسية بجنيف يومي ٢٢ و٢٣ آذار/مارس ٢٠١٠. ونظم المنتدى الأونكتاد واشترك في رعايته الصندوق المشترك للسلع الأساسية والأمانة الحكومية للشؤون الاقتصادية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية (أو وزارة الاقتصاد) في الحكومة الاتحادية في سويسرا. وعلى مرّ يومين، قدّم ما يربو على ٥٠ متحدثاً ورقات وعروضاً في المنتدى، وساهموا في نقاش هام بشأن إنتاج السلع الأساسية وأسواقها وتجارتها وتمويلها وغيرها من القضايا الرئيسية ذات الصلة، وكذلك كيفية التصدي للتحديات التي تعوق استمرار تطوير الاقتصاد العالمي للسلع الأساسية.

ثالثاً – الاستثمار وتنمية المشاريع

٢١- يؤكد توافق آراء مونتيري الدور الأساسي الذي تؤديه تدفقات رؤوس الأموال الدولية الخاصة، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، في الجهود الإنمائية الوطنية والدولية. وتلاحظ خطة تنفيذ نتائج مؤتمر جوهانسبرغ دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة. وأكدت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي مجدداً عزم قادة العالم "على تشجيع زيادة الاستثمار المباشر، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لدعم أنشطتها الإنمائية وتعزيز الفوائد التي يمكن أن تجنيها من هذه الاستثمارات" (الفقرة ٢٥)، كما تعهدت في الوقت نفسه بالتزامات في مجالات السياسات العامة المتصلة بذلك مثل تنمية القطاع الخاص (الفقرة ٢٣(ه)) والإدارة السديدة والنهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (الفقرة ٢٤(أ))، ومسؤولية الشركات

ومساءلتها (الفقرة ٢٤(ج)). وفي عام ٢٠٠٨، أعاد إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية تأكيد أهداف والتزامات توافق آراء مونتيري، وشدّد على دور الاستثمار الأجنبي المباشر بصفته "عنصراً حيوياً مكمّلاً للجهود الإنمائية الوطنية والدولية" (الفقرة ٢٣).

ألف – التقدم المحرز

٢٢- وضعت الأزمة المالية العالمية حداً لدورة النمو الأخيرة في الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي التي دامت أربع سنوات. ووفقاً لتقديرات الأونكتاد، انخفضت التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٣٩ في المائة من مبلغ ١,٧ ترليون دولار في عام ٢٠٠٨ إلى نحو ١ ترليون دولار في عام ٢٠٠٩. وكان انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر واسع النطاق، إذ سجلت تدفقاته إلى الاقتصادات النامية والمارة بمرحلة انتقالية، التي صمدت أمام الأزمة في عام ٢٠٠٨، تراجعاً في عام ٢٠٠٩ (بنسبة ٣٥ في المائة ونسبة ٣٩ في المائة على التوالي). وتتعارض الحالة الراهنة في البلدان النامية تعارضاً شديداً مع النمو المتواصل لمدة ست سنوات الذي شهدته أكثرية هذه البلدان قبل عام ٢٠٠٩. ويبعث هذا الأمر على قلق بالغ فيما يخص أكثر الاقتصادات عرضة للتأثر، حيث مثّل الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية، مصدراً هاماً للتمويل على مرّ العقدين الماضيين. ويجدر بالذكر بصفة خاصة أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأقل نمواً في أفريقيا، وعددها ٣٣ بلداً، تناقصت تناقصاً كبيراً في عام ٢٠٠٩ لما سببته الأزمة من تراجع في الطلب العالمي على السلع الأساسية التي تشكل عامل جذب رئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الاقتصادات.

٢٣- وتباين كذلك تأثير الأزمة في آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر تبايناً كبيراً بين الصناعات، حسب أنشطتها. فقد تأثرت بشدة الصناعات الحساسة لدورة الأعمال التجارية مثل الصناعات الكيميائية وغيرها من السلع الوسيطة، والمعدات المهنية وصناعة السيارات، بينما أثبتت الصناعات الزراعية – الغذائية والصيدلانية والخدمات بصورة عامة قدرة أكبر على مقاومة الأزمة.

٢٤- بيد أن تأثير الأزمة بدأ يخف تدريجياً وفقاً لآخر البيانات المتاحة: فقد ظلت تدفقات الاستثمار المباشر على نطاق العالم ثابتة نسبياً أثناء الربعين الثالث والرابع من عام ٢٠٠٩، إلى جانب تحسن الآفاق في النصف الأول من عام ٢٠١٠. وكان الأونكتاد شدّد مؤخراً على أنه قد يكون للسياسات الحكومية المتبعة إزاء الأزمة الحالية تأثيرات ذو حدّين. فبينما يمكن لأغلبية هذه السياسات أن تعزز وتيسّر الاستثمار الأجنبي المباشر، قد تعمل بعض السياسات، مثل زيادة متطلبات فرز الاستثمارات الأجنبية والقيود الجديدة المفروضة على رؤوس الأموال الأجنبية، على إعاقة تجدد التدفقات. وبناءً على ذلك، يبيّن تحليل الأونكتاد أنه من السابق لأوانه القول إن الاستثمار الأجنبي المباشر يشهد الآن طفرة قوية.

٢٥- ولا يزال وضع قواعد الاستثمار الدولي يمثل حجر الزاوية للجهود التي تبذلها البلدان لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه، الأمر الذي أدّى إلى نمو مستمر في عدد اتفاقات الاستثمار الدولية المتزايدة التعقيد. ففي عام ٢٠٠٩، أُبرم ١٢٨ اتفاقاً جديداً، فبلغ بذلك إجمالي عدد جميع الاتفاقات المتعلقة بالاستثمار ٨٨٢ ٥ اتفاقاً في نهاية العام. وحتى نهاية آذار/مارس ٢٠١٠، أُبرم ٧٣ اقتصاداً إضافياً ٣٧ اتفاقاً من اتفاقات الاستثمار الدولية. وفي الوقت نفسه، بادرت عدة بلدان إلى إعادة النظر في اتفاقات الاستثمار الدولية لديها وفي ما يتصل بها من نظم لتسوية النزاعات بين المستثمرين والدولة. وساعدت قواعد الاستثمار الدولي على تفادي الانزلاق مجدداً نحو الحماية وسياسات إفقار الجار نظراً إلى أن جميع بلدان العالم تكافح من أجل مواجهة آثار الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

باء - مساهمة الأونكتاد

٢٦- لجنة الأونكتاد للاستثمار والمشاريع والتنمية هي الهيئة الحكومية الدولية الوحيدة في إطار الأمم المتحدة التي تتناول الاستثمار والقضايا المتصلة بالاستثمار. وقد أعربت اللجنة في دورتها الثانية عن قلقها إزاء تأثير الأزمات الغذائية والمالية والاقتصادية في التنمية المستدامة، وحيال التقدم المتفاوت نحو تحقيق بعض الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا السياق، طلبت اللجنة إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل بنشاط، في إطار ولايتها، عملها بشأن القضايا المتعلقة بالاستثمار من أجل مساعدة البلدان النامية على تحقيق النمو والتنمية المستدامين.

٢٧- وتناولت اللجنة أيضا قضايا الشفافية وتبسيط الإجراءات الإدارية. وشدّدت الدول الأعضاء على أن "زيادة الكفاءة الإدارية عنصر هام لتيسير الأعمال التجارية، ولبناء الهياكل الأساسية الضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بسبل منها الاستثمار العام والخاص" وشجعت الأونكتاد على أن يواصل إنشاء بواباته الإلكترونية الخاصة بالمعلومات.

٢٨- ويتيح *تقرير الاستثمار العالمي*، منذ عشرين عاماً، أداة لتحليل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية، ويساهم بذلك في تنفيذ توافق آراء مونتيري. وتناول التقرير هذا العام قضية الاستثمار في الزراعة. ويتمثل أحد استنتاجاته الرئيسية في أنه بوسع الشركات عبر الوطنية أن تضطلع بدور أهم في الإنتاج الزراعي، بيد أنه ينبغي التزام الحذر لتفادي أي تأثير سلبي للاستثمار الأجنبي.

٢٩- واستناداً إلى *تقرير الاستثمار العالمي* واستجابة للولاية المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة A/RES/64/192، وإعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وضع الأونكتاد - بالتعاون مع الفاو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومجموعة البنك الدولي - مجموعة من المبادئ المتصلة بالاستثمار المسؤول في قطاع الزراعة. وسيواصل الأونكتاد، بطلب من الدول الأعضاء فيه، عمله بشأن هذه المبادئ لغرض

تحقيق اعتمادها بصفتها معايير عالمية في هذا المجال. وشملت البحوث الأخرى التي تركّز على السياسات تقارير عن تأثير الأزمة المالية العالمية الحالية في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان الجنوب، والاستثمار العام، والاستثمار الأجنبي المباشر وتغير المناخ. وأُطلق منتجان أساسيان جديدان هما فصلية "مرصد اتجاهات الاستثمار العالمية: (Global Investment Trends Monitor)، التي تتضمّن تقييماً دورياً في حينه لاتجاهات وآفاق الاستثمار الأجنبي في العالم، و"مرصد سياسات الاستثمار" (Investment Policy Monitor)، الذي يبلغ عن سياسات الاستثمار على الصعيدين الوطني والدولي.

٣٠- ويسلم توافق آراء مونتيري بأنه، بغية اجتذاب تدفقات رأس المال الإنتاجي وتحسين هذه التدفقات، لا بد للبلدان من مواصلة جهودها لتأمين مناخ استثماري شفاف ومستقر ويمكن التنبؤ به. وفي هذا السياق، أعدّ الأونكتاد قائمة بأفضل ممارسات الاستثمار لأغراض التنمية. وفضلاً عن ذلك، فإن القصد من استعراضات سياسات الاستثمار التي يقوم بها الأونكتاد والأنشطة المتعلقة بمتابعتها هو تحقيق أقصى قدر ممكن من الفوائد من الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتلقية، وذلك بتحسين الجوانب التنظيمية والمؤسسية والتشغيلية لأطر الاستثمار لدى هذه البلدان. وأجرى الأونكتاد حتى الآن ٢٩ استعراضاً لسياسات الاستثمار، يتعلّق نصفها تقريباً بأقل البلدان نمواً، ونُفذ بنجاح ما يربو على ١٢٠ إصلاحاً دعت إليها هذه الاستعراضات. وتُستكمل حالياً ستة أدلة استثمار، تتيح معلومات دقيقة ومحدّثة عن فرص الاستثمار الناشئة الرئيسة في البلدان المشاركة.

٣١- وواصل الأونكتاد مساعدة الحكومات على الترويج للاستثمار وتيسيره. واتخذت المساعدة شكل إعداد مجلدات جديدة من سلسلة الخدمات الاستشارية في مجال الاستثمار، وإتاحة خدمات استشارية عن استراتيجيات استهداف المستثمرين، واستبقاء الاستثمار والدعم المؤسسي، فضلاً عن تنظيم حلقات عمل وجولات دراسية لنحو ٣٠٠ مشارك.

٣٢- واستمرّ الأونكتاد، بصفته حلقة الوصل العالمية لقضايا اتفاقات الاستثمار الدولية، في دعم نظام الاستثمار الدولي وتنفيذ أنشطة في إطار دعائم الأونكتاد الثلاث. وعلى المستوى الحكومي الدولي، واستجابة لطلب تقدمت به لجنة الاستثمار، نظم الأونكتاد المنتدى السنوي الأول المعني باتفاقات الاستثمار الدولية. واستمرت أنشطة البحث وتحليل السياسات في هذا المجال بإعداد دراستين جديدتين لسلسلة اتفاقات الاستثمار الدولية وإصدار ثلاثة أعداد جديدة من مرصد اتفاقات الاستثمار الدولية[(١)]. وفي مجال المساعدة التقنية، واصلت أمانة الأونكتاد تنظيم دورات تدريبية إقليمية ووطنية، وتقديم المساعدة التقنية المخصصة. واستفاد

(١) انظر الاتجاهات، وقواعد البيانات، والمرصد والمنتدى، وسلسلة قضايا اتفاقات الاستثمار الدولية، وكذلك سلسلة سياسات الاستثمار في قسم اتفاقات الاستثمار الدولية على الموقع الشبكي للأونكتاد.

ما مجموعه ١١٩ بلداً، في عام ٢٠٠٩، من عمل الأونكتاد في مجال اتفاقات الاستثمار الدولية، منها ٢٨ بلداً من أقل البلدان نمواً.

٣٣- وحثّ توافق آراء مونتيري على بذل جهود خاصة في مجالات تحظى بالأولوية مثل إدارة الشركات والمعايير المحاسبية. وناقشت الدورة السادسة والعشرون لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ تأثير الأزمة المالية في تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

٣٤- ويؤكد توافق آراء مونتيري أيضاً أنه من أجل تعبئة الموارد المالية المحلية للتنمية، من اللازم تعزيز القطاع المالي المحلي لتنفيذ السياسات واللوائح التنظيمية المناسبة. وللأونكتاد ولاية تحديد التدابير التي تكفل للمشاريع، وبخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، الامتثال للمعايير الدولية، وتعزيز قدراتها التكنولوجية والابتكارية، ووصولها إلى التكنولوجيات الجديدة وتحسين مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية. وبناء على ذلك، وضعت الأمانة إطاراً يتعلق بتمكين سياسات تنظيم المشاريع وعززت مساعدتها التقنية لأغراض تنمية المشاريع المحلية. وتم ذلك عن طريق برنامج إمبريتيك، الذي له حضور الآن في ٣٢ بلداً. ويسهم البرنامج في تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في القضاء على الفقر المدقع، ويتيح مجموعة من المنتجات والخدمات لمنظمي المشاريع البالغة الصغر من ذوي الإلمام البسيط بالقراءة والكتابة. كما يساعد الأونكتاد البلدان النامية على تهيئة بيئة السياسات التي تمكّن من إقامة الروابط التجارية، ودعم شبكات تطوير الأعمال التجارية وغيرها من هيئات تقديم الخدمات، بالاستناد إلى تحليل للتجربة الدولية وأفضل الممارسات. ويحسّن برنامج الروابط التجارية التابع للأونكتاد أداء الموردين المحليين وإنتاجيتهم وكفاءتهم عن طريق التدريب والتوجيه وتبادل المعلومات وتحسين النوعية والابتكار ونقل التكنولوجيا. وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل الاستفادة من سوق السياحة القائم على شبكة الإنترنت والسريع النمو، واصل الأونكتاد تحسين قدرات المشاريع المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم وأصحاب المصلحة في القطاع العام عن طريق تجهيزهم بحلول سلوكية وتنظيمية وتكنولوجية في مجال التجارة الإلكترونية.

رابعاً - الديون الخارجية والتعاون المالي الدولي لأغراض التنمية

٣٥- أكد توافق آراء مونتيري لعام ٢٠٠٢ وخطة تنفيذ نتائج قمة جوهانسبرغ والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ الأهمية التي يكتسيها حل مشاكل الديون في البلدان النامية في الوقت المناسب وبطريقة شاملة ودائمة. كما أكد اتفاق أكرا للدورة الثانية عشرة للأونكتاد المعقودة في عام ٢٠٠٨ أهمية معالجة القدرة على تحمل الديون، بصفتها عنصراً أساسياً يقوم عليه النمو في البلدان النامية. ودعا الاتفاق إلى أن يواصل الأونكتاد تحليله

لقضايا الديون وتمويل التنمية وتقديم المساعدة التقنية لبناء القدرات الوطنية لأغـــراض إدارة الدين العام.

٣٦- ويؤكد توافق آراء مونتيري لعام ٢٠٠٢ أيضاً الدور الحيوي للمـــساعدة الإنمائيـــة الرسمية لتحقيق التنمية والأهداف الإنمائية للألفية. ومن أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفـــق عليها دولياً، سلّم اتفاق آراء مونتيري بالحاجة إلى زيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسميـــة، من أجل تخصيص وتسليم المساعدة الإنمائية الرسمية بصورة فعالة وإيجاد مصادر تمويل مبتكرة. وأكد إعلان الدوحة لعام ٢٠٠٨ بشأن تمويل التنمية من جديد الدور الأساسي الذي تؤديه المساعدة الإنمائية الرسمية في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ولا سيما الأهـــداف الإنمائية للألفية، ودعا الإعلان إلى وفاء الجهات المانحة بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسميـــة. وأقرّ إعلان الدوحة كذلك بأن البلدان النامية لا تزال تواجه تحديات في ضمان قدرتها علـــى تحمل الدين وبأن الأزمات المالية والاقتصادية العالمية يمكن أن تقوض المكاسب التي حققتـــها مؤخراً البلدان النامية في مجال الديون. وسلّم الإعلان كذلك بأن الأمر يستلزم تنفيذ مبادرات جريئة لحل مشاكل الدين الحالية التي تعانيها البلدان النامية، وبخاصة فيما يتعلق بأفريقيا وأقل البلدان نمواً، بوسائل منها إلغاء الديون.

٣٧- ودعت الوثيقة الختامية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالميـــة وتأثيرها في التنمية المعقود في عام ٢٠٠٩ إلى العمل على ضمان قدرة البلدان النامية علـــى تحمل الدين في الآجال الطويلة والسعي لإمداد البلدان النامية بالموارد الإنمائية الكافيـــة دون شروط لا مبرر لها. وأكدت الوثيقة وجوب اتخاذ التدابير المناسبة للحد من الآثـــار الـــسلبية للأزمة في مديونية البلدان النامية وتفادي أزمة ديون جديدة. وفي هذا السياق، يمكن للبلدان أن تسعى، كملاذ أخير، للتفاوض من أجل التوصل إلى اتفاقات بين المدينين والدائنين تسمح للمدين بالتوقف مؤقتاً عن تسديد الديون. وستُبذل جهود تستطلع الحاجة إلى وضع إطـــار ذي هيكل أفضل للتعاون الدولي في مجال اتباع نُهج معززة لإعادة هيكلة الديون الـــسيادية، وجدوى ذلك، استناداً إلى الأطر والمبادئ القائمة.

ألف - التقدم المُحرز

٣٨- يبقى تمويل الديون آلية رئيسية لتعبئة الموارد من أجل الاستثمار العام والخـــاص في البلدان النامية، غير أن استدامة الديون ما زالت تشكل تحدياً بالنسبة إلى عدد مـــن البلـــدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط على حد سواء. وما زالت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي نشبت في عام ٢٠٠٨ تُعرقل وتعوق التقدم في مجال استدامة الديون في بلدان كثيرة. وقد أثّرت سلباً على الإيرادات الحكومية بسبب انكماش النمو الاقتصادي وأربـــاح الـــصادرات والتحويلات والاستثمار في البلدان المتقدمة والنامية معاً. ويتعذر على معظم أقل البلدان نمواً

الوصول إلى رؤوس الأموال المتاحة في الأسواق المالية الدولية، مما يجعل القروض الميسَّرة والمِنَح أشكالا أساسية من أشكال تمويل التنمية.

٣٩- وبخصوص مبادرات تخفيف عبء الدين، استمر التقدم المحرز في إطار المبادرة المُعزَّزة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بخطى وئيدة لكن مطردة منذ عام ١٩٩٩. وارتفع إجمالي عدد البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي بلغت نقطة الإكمال إلى ٢٨ بلداً من أصل ٤٠ بلداً مؤهلاً لذلك بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٠. ويظل القلق قائماً لأن عدداً من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تجاوزت مرحلة نقطة الإكمال ما زال يُظهر علامات محنة المديونية.

٤٠- وظل صافي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية من جانب المانحين في لجنة المساعدة الإنمائية مستقراً، إذ سجَّل ارتفاعاً طفيفاً نسبته ٠,٦٧ في المائة بالقيم الحقيقية، فبلغ ١٢٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٩. ومع ذلك، تُفيد تقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بأنه من المستبعد بلوغ أهداف المعونة المنبثقة عن قمة غلين إيغلز، والمتمثلة في زيادة المعونة المقدَّمة إلى البلدان النامية بمقدار ٥٠ مليار دولار لتصل إلى ١٣٠ مليار دولار وتلك المقدَّمة إلى أفريقيا بمقدار ٢٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٠. ويبدو أن المانحين لن يتمكنوا من بلوغ الهدف المتعهَّد به والمتمثل في تخصيص ما يتراوح بين ٠,١٥ في المائة و٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً.

باء - مساهمة الأونكتاد

٤١- يواصل الأونكتاد التصدي للمشاكل والتحديات الناشئة التي تواجهها البلدان النامية في مجالي تمويل الديون وتمويل التنمية، على نحو ما دُعي إليه في الوثائق الختامية لمؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعات قمتها الرئيسية.

٤٢- وقد تصدَّر الأونكتاد الخطاب الدولي المتعلق بكيفية التخفيف من تأثير الأزمة المالية العالمية السلبي على حالة ديون البلدان النامية. فقد أعدَّ الأونكتاد موجزات سياساتية مساهماً بذلك في "تقرير التجارة والتنمية" السنوي وفي ورقات مناقشات كل من الأونكتاد ومجموعة الدول الأربع والعشرين. وفي أعقاب الزلزال الذي هزَّ هايتي وأوهن قدراتها، دعا الموجز السياساتي رقم ١١ الصادر عن الأونكتاد إلى محو ديون هذا البلد. وحذَّر الموجز السياساتي رقم ٧ من انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية على نحو ما شهدته الأزمات المالية السابقة.

٤٣- وعلاوة على ذلك، قدَّم الأونكتاد دعماً لا يُستهان به إلى مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٩ بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية، وأسدى الإرشاد

والمساعدة إلى الفريق العامل المعني بعملية المتابعة. ونبَّه الأونكتاد الدول الأعضاء إلى المخاطر المُحدِقة بالديون السيادية للبلدان النامية غداة الأزمة العالمية.

٤٤- ويتولى الأونكتاد إعداد التقرير السنوي المقدَّم من الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة والمتعلق بمشاكل الديون الخارجية التي تُعانيها الاقتصادات النامية والمارة بمرحلة انتقالية، وهو تقرير يتضمن تحليلاً لأحدث الاتجاهات والمسائل الناشئة ويقدِّم توصيات سياساتية.

٤٥- وإسهاماً في إعداد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع بشأن أقل البلدان نمواً، عزَّز الأونكتاد عمله التحليلي المتعلق بالديون وبتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً وبالتحديات التي تواجهها تلك البلدان. وأثرى نتاج هذه الجهود العملية الحكومية الدولية ذات الصلة.

٤٦- ويواصل الأونكتاد أداء دور مهم في بناء توافق الآراء بشأن مسائل الديون وتمويل التنمية. وباشر في إطار هذا العمل، في عام ٢٠٠٩، مشروعاً بشأن تشجيع الإقراض والاقتراض السيادي المسؤول.

٤٧- ويقدِّم الأونكتاد، بصفته عضواً في فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية، ملاحظات تعقيبية ومساهمات في إعداد التقرير المتعلق بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجالي المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون. وسيركز تقرير عام ٢٠١٠ على "ثغرة الاحتياجات"، وهي الثغرة بين الالتزامات العالمية المُنفَّذة والاحتياجات المقدَّرة في مجال دعم البلدان النامية.

٤٨- ويقدم الأونكتاد الدعم إلى البلدان الدائنة في الأعمال التحضيرية لمفاوضاتها المتعلقة بإعادة جدولة أو إعادة تنظيم الديون الرسمية الثنائية في إطار نادي باريس. ومنذ تموز/يوليه ٢٠٠٩، أعادت ستة بلدان جدولة ديونها في إطار نادي باريس.

٤٩- وعُقد في عام ٢٠٠٩ مؤتمر الأونكتاد السابع لإدارة الديون، وحضره ما يفوق ٢٥٠ مشارِكاً من أكثر من ٧٠ بلداً. وأتاح المؤتمر للمسؤولين عن الديون مُنتدى لمناقشة المسائل الوجيهة المتصلة بالديون والتمويل ولتقاسم التجارب في هذا المجال.

٥٠- وتواصل الأمانة تقديم خدمات جوهرية إلى مجلس التجارة والتنمية واجتماعات أفرقة خبرائه الحكومية الدولية في مجالي الديون وتمويل التنمية. وتقدم علاوة على ذلك عروضاً في حلقات دراسية ومؤتمرات دولية ودورات تدريبية متنوعة تتعلق بمسائل الديون وتمويل التنمية.

٥١- وواصل الأونكتاد مساعدة البلدان النامية على تعزيز قدرتها على إدارة الديون من خلال برنامجه الخاص بنظام إدارة الديون والتحليل المالي. وقد قدَّم البرنامج حتى الآن مساعدة تقنية إلى مكاتب إدارة الديون في ٦٧ بلداً معظمها من البلدان ذات الدخل المنخفض والفئة الدنيا من البلدان ذات الدخل المتوسط وإلى ١٠٤ مؤسسات. واستجابةً إلى التحديات

الناشئة التي تواجهها مكاتب إدارة الديون في البلدان النامية، أصدر الأونكتاد في عام ٢٠٠٩ النسخة السادسة من برنامجه الحاسوبي المتخصص في إدارة الديون والتحليل المالي.

خامساً – تناسق النُظُم النقدية والمالية والتجارية الدولية

٥٢- استناداً إلى توافق آراء مونتيري لعام ٢٠٠٢ وإعلان الدوحة لعام ٢٠٠٨ بشأن تمويل التنمية، أقرَّ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية وتأثيرها على التنمية والمعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ معايير جديدة لقياس الجهود متعددة الأطراف المبذولة في هذا المجال. ونص القرار المنبثق عن المؤتمر (A/RES/63/303) على أن "اتساع نطاق الأزمة ليشمل العالم بأسره يستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة ومنسَّقة لمعالجة أسبابها وتخفيف وطأتها وتعزيز أو إنشاء الآليات الضرورية للمساعدة على منع نشوب أزمات مماثلة في المستقبل". وحدَّد القرار أربعة مجالات تحرك هي: (أ) جعل الإجراءات التنشيطية مفيدة للجميع؛ و(ب) احتواء آثار الأزمة وتحسين القدرة العالمية على مواجهة الأزمات مستقبلاً؛ و(ج) النهوض بعمليات الضبط والرصد؛ و(د) إصلاح النظام والهيكل الماليين والاقتصاديين الدوليين.

٥٣- وسلَّم المؤتمر أيضاً بأن زيادة السيولة العالمية تؤدي دوراً مفيداً في التغلب على الأزمة المالية، وأشار إلى ما تنطوي عليه حقوق السحب الخاصة الموسعة من إمكانية المساعدة على زيادة السيولة العالمية تصدياً لنقص الموارد المالية المُلحّ الذي نجم عن هذه الأزمة والمساعدة على منع الأزمات مستقبلاً. وأقرَّ المؤتمر بنداءات دول كثيرة إلى مواصلة دراسة جدوى واستصواب إقامة نظام احتياطي أكثر كفاءة، بما في ذلك الدور الذي يمكن أن تؤديه حقوق السحب الخاصة في أي نظام من هذا القبيل والأدوار التكميلية التي يمكن أن تؤديها مختلف الترتيبات الإقليمية.

٥٤- وفي معرض بيان سُبُل المُضي قُدماً، اتفق المؤتمر على الاجتهاد في الجمع بين الإجراءات المتخذة في المدى القصير من أجل التصدي للتأثير الفوري الناجم عن الأزمة المالية والاقتصادية والإجراءات المتخذة في الأمد الطويل التي تستلزم بالضرورة السعي إلى تحقيق التنمية وإعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي. كما دعا الجمعية العامة إلى إنشاء فريق عامل مخصص مفتوح العضوية يكون تابعاً لها ومُكلَّفاً بمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية.

ألف – التقدم المحرز

٥٥- على نحو ما أشير إليه بالفعل في عام ٢٠٠٩، أبرزت الأزمة الاقتصادية العالمية ضرورة توخي الاتساق في عمليات وضع السياسات والمعايير في المجال الاقتصادي على

المستوى العالمي وضرورة زيادة الشفافية في الأسواق الدولية وتعزيز الرقابة والتنظيم لضبط تجاوزاتها.

٥٦- ومنذ اعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر حزيران/يونيه ٢٠٠٩، يبدو أن خطر استمرار التراجع الاقتصادي العالمي قد انحسر، وشهدت بعض المناطق والاقتصادات الكبيرة على الأقل عودة النمو وإن كان مؤقتاً. ومع ذلك، فرغم بعض التقدم المحرز في تنظيم القطاع المالي الوطني في بعض البلدان الكبيرة التي كانت منبع الأزمة، تبقى الاستجابة التنظيمية العامة للأزمة ساكنة ومترددة.

٥٧- وفي أثناء ذلك صدرت مقترحات ملحوظة عن رؤساء دول وحكومات في عدد من البلدان المتقدمة الأكثر نشاطاً في التصدي لمواطن قصور النظام التي كشفتها الأزمة المالية. وكان من المهم أن تلقى تلك التصريحات مزيداً من التأييد في مجموعة الدول العشرين وغيرها، لا سيما أن مجموعة العشرين لا تمثل البلدان النامية تمثيلاً كاملاً.

٥٨- ومن جهة أخرى، أحرز تقدم جوهري محدود في (أ) سن تشريعات تنظيمية مالية جديدة بطريقة متناسقة ومنسقة بين مختلف الاقتصادات الوطنية؛ أو (ب) استكشاف طرائق جديدة للتعاون متعدد الأطراف في المسائل المالية والنقدية؛ أو (ج) إنعاش دور الأمم المتحدة باعتبارها منتدى عالمياً للحوار والعمل بشأن الجوانب الرئيسية لتناسق النظام الاقتصادي العالمي، لا سيما في الحقلين المالي والنقدي. والجهد السياساتي الأولي المبذول حتى الآن على الصعيد متعدد الأطراف، إلى جانب ظهور أزمات ديون سيادية جديدة وضغوط مالية في بلدان كثيرة، أمران لا يبشران باستعداد الاقتصاد العالمي لمجابهة استمرار التراجع الاقتصادي فترة أطول أو تعمقه أو حدوث نوبة جديدة من الاضطراب المالي في الأسواق العالمية.

باء - مساهمة الأونكتاد

٥٩- يواصل الأونكتاد معالجة هذه المسائل من خلال مجموعة من الأنشطة. ففي اجتماع الخبراء المعقود في شباط/فبراير ٢٠١٠ بشأن مساهمة الموارد الخارجية واستخدامها الفعال من أجل التنمية، ولا سيما لبناء القدرات الإنتاجية، نوقشت مسألة تناسق النظام من زوايا عدة. وكما جاء في تقرير ذلك الاجتماع، اقتُرح أن ينصب تركيز جدول أعمال الإصلاح المنهجي في الوقت الحاضر على الأمور التالية: (أ) الاستقرار المالي على صعيد الاقتصاد الكلي مع سياسات مقاومة للتقلبات الاقتصادية الدورية على هذا الصعيد؛ و(ب) إدارة حصيفة للمخاطر، بما في ذلك عمليات مراقبة لرأس المال؛ و(ج) النمو المالي (ناتج وعمالة) من خلال نظام مالي موجه نحو التنمية؛ (د) ضمان نظام مالي عالمي أكثر شمولاً؛ و(ه) المحافظة على اتساق سياسات مونتيري من خلال تواؤم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مع خطة الأمم المتحدة للتنمية؛ و(و) دعم الأمم المتحدة على وجه التحديد كي تظل محفلاً عالمياً ومشروعاً لقيادة عملية إصلاح شاملة للنظام متعدد الأطراف.

٦٠- ودعا الأونكتاد طيلة أعوام، في إطار برنامج عمله المتعلق بالمسائل المالية والنقدية العالمية، إلى تعزيز التعاون الإقليمي في هذه المجالات باعتباره عنصراً من عناصر اندماج البلدان النامية بنجاح في الاقتصاد العالمي المعولم. وفي هذا السياق، اتفق الأونكتاد وحكومة جمهورية إكوادور في عام ٢٠٠٩ على تنفيذ "برنامج تعاون تقني لتصميم ترتيبات مالية إقليمية جديدة وتدعيمها". وقامت الأمانة مؤخراً بخطوة أولى تمثلت في إنجاز دراسة تقنية معمقة بشأن "التعاون النقدي الإقليمي وسياسات تعزيز النمو: التحديات الجديدة التي تواجهها منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي". وتبحث هذه الدراسة العلاقة بين سياسات الاقتصاد الكلي الداعمة للنمو والتعاون النقدي الإقليمي الناجح.

٦١- وأشار وزراء مالية مجموعة الدول العشرين، في اجتماعهم المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، إلى الأونكتاد باعتباره إحدى المنظمات الدولية الرئيسية المدعوة إلى المساهمة في "عملية التقييم المتبادل التشاورية الجديدة" للمجموعة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، دعا صندوق النقد الدولي أمانة الأونكتاد إلى أن تساهم في هذه العملية من خلال ملاحظات قدمت لاحقاً بشأن ورقة "إطارية" أعدها الرؤساء المتشاركون لمجموعة الدول العشرين ومن خلال المشاركة بصفة مراقب في مداولات الفريق العامل.

سادساً - تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٦٢- اعتمد مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات رؤية مشتركة والتزم ببناء "مجتمع معلومات محوره الإنسان وشامل للجميع وإنمائي المنحى". واعتمد مؤتمر القمة أيضاً أربع وثائق ختامية تهدف إلى تحويل تلك الرؤية إلى غايات وأهداف ومرام ملموسة يتم تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥، وفق سلسلة تتضمن ١١ خط عمل ومواضيع رئيسية. وكلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بالعمل كحلقة وصل لمتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على نطاق المنظومة.

ألف - التقدم المحرز

٦٣- إن تحسن التوصيل مستمر، لا سيما فيما يتعلق بالهواتف المحمولة. وتفيد تقديرات حديثة بأن عدد الاشتراكات في خدمات الهاتف المحمول سيصل إلى ٥ مليارات في عام ٢٠١٠. ويمثل تحسن الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حتى الآن أحد أبرز التطورات الإيجابية في أقل البلدان نمواً في العقد المنصرم. ففي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٩، ارتفع متوسط عدد الاشتراكات في خدمات الهاتف المحمول لكل ١٠٠ شخص في أقل البلدان نمواً من أقل من اشتراك واحد إلى نحو ٢٥ اشتراكاً. أما في مجالات أخرى من

قبيل الوصول إلى شبكة الإنترنت والتوصيل بالنطاقات العريضة، فما زالت أقل البلدان نمواً متخلفة كثيراً عن ركب البلدان النامية الأخرى.

٦٤- غير أنه لا مجال للرضا بالوضع القائم. فرغم حدوث تطورات إيجابية صوب تقلص الفجوة الرقمية، ما زال يتعين التصدي لبرنامج عمل طويل غير منجز بغية إقامة مجتمع معلومات شامل للجميع. ومن المجالات التي تستدعي المزيد من الاهتمام مسألة الأمن المعلوماتي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخضراء والتطبيقات المحمولة الجديدة التي يمكن أن تكون مفيدة جداً للتنمية.

باء - مساهمة الأونكتاد

٦٥- يواصل الأونكتاد، باعتباره أمانة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، رصد تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيدين الدولي والإقليمي وإعداد تقرير الأمين العام السنوي عن هذا الموضوع[٢].

٦٦- وفي عام ٢٠١٠، نظم الأونكتاد، في إطار مشروع شبكة مراكز الامتياز، وبتعاون وثيق مع الوكالة الوطنية التونسية للسلامة المعلوماتية، دورة تدريبية للبلدان الأفريقية في تونس العاصمة كان موضوعها الأمن المعلوماتي. ويسّر الأونكتاد أيضاً تنظيم حلقة عمل تدريبية للمسؤولين في بوروندي بشأن الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية. وفي ربيع عام ٢٠١٠، اعتمدت جماعة شرق أفريقيا الإطار القانوني الذي اقترحه الأونكتاد من أجل مواءمة قوانين الإنترنت في المنطقة. وفي آسيا، عُقدت حلقات عمل وطنية لتوعية الجهات المعنية الرئيسية في كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بمشروع قانون التجارة الإلكترونية. أما في أمريكا اللاتينية، فقد نُظمت في سان سلفادور، بالتعاون مع وزارة خارجية السلفادور، حلقة عمل إقليمية بشأن قوانين الإنترنت من أجل مناقشة التبعات القانونية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٦٧- وقام الأونكتاد، بالاستناد إلى دليله الخاص بإعداد إحصائيات اقتصاد المعلومات، الذي يركز على المسائل الإحصائية الخاصة بالاقتصادات النامية والمارة بمرحلة انتقالية، بتنظيم دورات تدريبية في إطار شراكات مع منظمات دولية أخرى.

٦٨- ويشارك الأونكتاد - إلى جانب الاتحاد الدولي للاتصالات واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي - في اللجنة التوجيهية للشراكة المتعلقة بقياس مدى تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وهي منتدى مهم تشارك فيه جميع المنظمات الدولية المعنية. ويشارك الأونكتاد أيضاً في ثلاثة أفرقة عاملة مخصصة ضمن تلك

(٢) الوثيقة A/64/64-E/2009/10. التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

الشراكة. يضاف إلى ذلك أن الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والأونكتاد تشاركت في تنظيم منتدى مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات المعقود في عام ٢٠٠٩.

٦٩- وساهم الأونكتاد في تنظيم المنتدى الرابع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع بعد أربع سنوات على انعقاد مؤتمر تونس العاصمة، وهو مناسبة سنوية ترعاها الحكومة التونسية بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات وفي إطار شراكة مع التحالف العالمي من أجل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية ومع مصرف التنمية الأفريقي. وتصدى المنتدى للاستراتيجيات والخيارات الرامية إلى توسيع نطاق وصول البلدان ذات الدخل المنخفض إلى تكنولوجيا النطاق العريض الأرضي أو اللاسلكي بأسعار زهيدة.

٧٠- وفيما يتصل بنتائج القمة العالمية لعام ٢٠٠٥، تساعد استعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار التي يعدها الأونكتاد في إطار تنفيذ برنامج عمله المتصل بالعلم والتكنولوجيا، صناع السياسات في البلدان النامية على تقييم مواطن القوة والضعف في ما تعتمده بلدانهم من سياسات وتدابير في مجال العلم والتكنولوجيا.

٧١- وعقد اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن سياسات تطوير المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار دورته الثانية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وشُجِعَّ الأونكتاد على دعم التعاون الدولي من أجل وضع مؤشرات مفيدة تتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وعلى بناء القدرات في البلدان النامية في مجال جمع وتحليل بيانات العلم والتكنولوجيا والابتكار بغية استخدامها في وضع السياسات. واقترح الأونكتاد قائمة أساسية بمؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار، واعتُبر هذا الاقتراح أساساً حسناً لتكييف تلك المؤشرات مع حقائق البلدان النامية ولدعم بناء القدرات في مجال جمع وتحليل بيانات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

سابعاً – قانون وسياسة المنافسة

٧٢- تهدف مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها على الصعيد متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، وهي مجموعة يعود تاريخها إلى عام ١٩٨٠، إلى "ضمان ألا تعوق الممارسات التجارية التقييدية أو تبطل تحقيق الفوائد التي تنشأ عن رفع الحواجز التعريفية وغير التعريفية التي تؤثر في التجارة الدولية، لا سيما تلك المؤثرة في تجارة البلدان النامية وفي تنميتها". وقد خلص مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة (أنطاليا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥)، في سياق تأكيده مجدداً صلاحية مجموعة المبادئ والقواعد التي وضعتها الأمم المتحدة، إلى وجوب إيلاء قدر أكبر من الاهتمام لما تسببه الممارسات المانعة للمنافسة من آثار ضارة على عمل الأسواق،

وعلى عملية الخصخصة، وإيجاد قطاع مشاريع دينامي، والعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية والقدرة على المنافسة.

ألف – التقدم المحرز

٧٣- رغم التوجه العام السائد صوب اعتماد أو إعادة صياغة أو تحسين تنفيذ قوانين وسياسات المنافسة في البلدان النامية، فإن الكثير من هذه البلدان لا يزال يفتقر إلى تشريعات حديثة أو مؤسسات مناسبة في مجال المنافسة من أجل تنفيذ هذه القوانين والسياسات تنفيذاً فعالاً. وتعتمد هذه البلدان في هذا العمل إلى حد كبير على أنشطة بناء القدرات التي يوفرها لها الأونكتاد. ويعقد الأونكتاد سنوياً، تنفيذاً للولاية المنوطة به في مجموعة المبادئ والقواعد، اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقانون وسياسة المنافسة، وينظم كل خمس سنوات مؤتمراً استعراضياً على المستوى الوزاري. وسيُعقد المؤتمر الاستعراضي السادس هذا العام في قصر الأمم بجنيف في الفترة من ٨ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وسيضطلع المؤتمر الاستعراضي السادس، الذي يحل هذا العام محل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقانون وسياسة المنافسة، بمهام منها تقييم تطبيق وتنفيذ مجموعة مبادئ وقواعد الأمم المتحدة المتعلقة بالمنافسة على امتداد ثلاثين عاماً من وجودها، كما سيناقش مقترحات لتحسينها.

باء – مساهمة الأونكتاد

٧٤- ما زال الاجتماع السنوي لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقانون وسياسة المنافسة يوفر لمؤسسات وخبراء المنافسة منتدىً فريداً لمناقشة واستعراض المسائل الرئيسية في هذا المجال وبناء توافق في الآراء بشأنها. وتَمثل أحد التطورات الإيجابية، خلال الدورة العاشرة المعقودة في تموز/يوليه ٢٠٠٩، في استعراض النظراء الطوعي لسياسة المنافسة في إندونيسيا. وأجريت حتى الآن استعراضات نظراء طوعية لكلٍ من الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا وتونس وجامايكا وكوستاريكا وكينيا.

٧٥- وساعد الأونكتاد فرادى البلدان النامية في مجال الدفاع عن المنافسة، وإعداد القوانين الوطنية للمنافسة، وتدريب المكلفين بتسوية قضايا المنافسة، وبناء المؤسسات، وحماية المستهلك. وفي عام ٢٠٠٩، تلقى كلٌ من إكوادور، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وسان تومي وبرينسيبي مساعدة في تحسين فهم سياسة المنافسة وتشريعاتها. واستفادت البلدان التالية من مساعدة الأونكتاد في دعم إعداد القوانين الوطنية للمنافسة: إكوادور، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، باراغواي، بوتان، بوتسوانا، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، رواندا، غانا، كمبوديا، كوستاريكا، ليسوتو. وإضافة إلى ذلك، نُفذت أنشطة بناء للقدرات بهدف تدريب المكلفين بتسوية قضايا المنافسة في كلٍ من إكوادور وإندونيسيا وباراغواي وبوتان وبيرو والجمهورية الدومينيكية وحكومة

إقليم كردستان في العراق ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وسوازيلند ونيكاراغوا. كذلك ساعد الأونكتاد بعض البلدان في بناء مؤسساتها المعنية بالمنافسة، بما في ذلك أوروغواي وبيرو والجمهورية العربية السورية وملاوي. وبخصوص سياسات حماية المستهلك، قُدِّمت مساعدة في مجال صياغة التشريعات أو إذكاء الوعي بشأن حماية المستهلك في كل من إكوادور وبوتان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وملاوي.

٧٦- وعززت الأنشطة المنفذة في إطار برنامج الأونكتاد لسياسات المنافسة وحماية المستهلك في منطقة أمريكا اللاتينية قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك في كلٍ من بوليفيا وبيرو والسلفادور وكوستاريكا وكولومبيا ونيكاراغوا. وأطلق في جنيف، يوم ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، برنامج منافسة جديد خاص بأفريقيا يرمي إلى مساعدة البلدان الأفريقية على وضع الهياكل الإدارية والمؤسسية والقانونية المناسبة لإنفاذ قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك إنفاذاً فعالاً. وساعد الأونكتاد أيضاً مجموعات إقليمية في بلورة وتنفيذ سياسة المنافسة الإقليمية الخاصة بها.

ثامناً - البلدان التي تعيش أوضاعاً خاصةً

ألف - أقل البلدان نمواً

١- التقدم المحرز صوب بلوغ الأهداف والمرامي الرئيسية لبرنامج عمل بروكسل

٧٧- أظهرت المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، انكماشاً في الأداء الاقتصادي لأقل البلدان نمواً، لا سيما مقارنة بالفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ففي عام ٢٠٠٨، نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي[٣] لأقل البلدان نمواً كمجموعة بنسبة ٥,٨ في المائة مقارنة بنحو ٨ في المائة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وعلى الصعيد الإقليمي، تقلص نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأفريقية الأقل نمواً (زائد هايتي) من قرابة ٨,٥ في المائة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ٦,٢ في المائة في عام ٢٠٠٨، بينما انخفض هذا النمو في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من ٦,٩ في المائة إلى ٥,٢ في المائة خلال الفترة ذاتها. وهكذا فقد نما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فيما يخص أقل البلدان نمواً كمجموعة، بنسبة ٣,٤ في المائة فقط في عام ٢٠٠٨ مقارنة بنسبة ٥,٤ في المائة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وكان

(٣) تستند البيانات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى حسابات أمانة الأونكتاد التي أعدتها شعبتا الإحصاءات والسكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة في آب/أغسطس ٢٠٠٩، ويُقصد بها الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بدولارات ١٩٩٠.

ذلك أحدّ هبوط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي منذ اعتماد برنامج العمل في عام ٢٠٠١.

٧٨- وفي مجال التجارة الدولية، كان تقلب أسعار السلع الأساسية عاملاً رئيسياً أثر على أداء الكثير من أقل البلدان نمواً في عام ٢٠٠٩. فقد همدت في بداية عام ٢٠٠٩ طفرة أسعار السلع الأساسية التي بدأت في عام ٢٠٠٢، وتحولت إلى تراجع حاد خلال النصف الثاني من العام، وهو ما يعكس تراجع الطلب العالمي الذي يعزى بالأساس إلى الأزمات الاقتصادية العالمية. ونتيجة لذلك، سُجل تراجع حاد (بما يصل إلى ٥٠ في المائة) في أرباح صادرات أقل البلدان نمواً كمجموعة على مدى النصف الأول من عام ٢٠٠٩، وظلت حصتها كمجموعة في التجارة العالمية ضئيلة، رغم تحسنها تحسناً طفيفاً، إذ لم تتجاوز نسبة ٠,٨٥ في المائة خلال الفترة ذاتها.

٢- مساهمة الأونكتاد

٧٩- يدعو برنامج العمل الخاص بأقل البلدان نمواً للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠[٤] "منظمات الأمم المتحدة وهيئاتها التنفيذية إلى أن تُجري، في إطار الولايات المُسندة إلى كلّ منها، تقييماً لبرنامج العمل وأن تتيح حصيلة هذه التقييمات عند القيام بالاستعراضات العالمية السنوية" (الفقرة ٩٧). وبناء عليه، دأب مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد على استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات والالتزامات الواردة في برنامج العمل التي تشملها ولاية الأونكتاد منذ عام ٢٠٠١. واستندت استعراضات المجلس وتقييماته إلى أعمال البحث وتحليل السياسات التي يضطلع بها الأونكتاد فيما يتصل بأقل البلدان نمواً[٥] - وهي أعمال تُستخدم نتائجها أيضاً في استعراضات أخرى ضمن ولايات يُسندها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. وقام مجلس التجارة والتنمية في دورته السادسة والخمسين، وبواسطة لجنته الأولى للدورة، باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل. واعتمد المجلس أيضاً الاستنتاجات المتفق عليها بصيغتها الواردة في الوثيقة TD/B/56/SC.I/L.2، وقُدِّمت الاستنتاجات إلى الجمعية العامة كي تتخذ إجراءات أخرى بشأنها.

٨٠- وبواسطة أعمال البحث وتحليل السياسات، في سياقات منها سلسلة تقارير أقل البلدان نمواً، دأبت الأمانة على تقديم تقييم دوري للتقدم المحرز صوب بلوغ أهداف برنامج العمل والأهداف الإنمائية للألفية. وتناول تقرير عام ٢٠٠٩ موضوع "الدولة والحوكمة

---

(٤) A/CONF.191/11.

(٥) للحصول على تحليلات مفصَّلة ومعلومات إحصائية شاملة عما وصلت إليه أقل البلدان نمواً مع شركائها الإنمائيين، على مرّ السنين، في تنفيذ أهداف وإجراءات برنامج العمل الخاص بأقل البلدان نمواً، انظر سلسلة تقارير أقل البلدان نمواً للأعوام ٢٠٠٢ و٢٠٠٤ و٢٠٠٦ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨. انظر أيضاً مساهمة الأونكتاد في استعراض منتصف المدة لبرنامج العمل (UNCTAD/LDC/2006/3) والتقييم والاستعراض القطاعيين للقدرة التصديرية والقدرة التنافسية لأقل البلدان نمواً (UNCTAD/ALDC/2008/1).

الإنمائية والقدرات الإنتاجية: من الاستراتيجيات إلى التنفيذ". وبحث التقرير بطريقة نقدية مسائل مهمة من قَبيل ما يتعيَّن على الدولة الداعِمة فعله في أقل البلدان نمواً لبناء رؤية للتنمية؛ وتشجيع الاستثمار وتكوين رأس المال؛ والحد من المخاطر وتنسيق الاستثمار؛ وتشجيع التغيير الهيكلي والتعلُّم التكنولوجي؛ وجعل النمو أكثر شمولاً.

٨١- وعملاً بالفقرة ٤١ من اتفاق أكرا وبقرار الجمعية العامة A/C./2/63/L.57، ما فتئ الأونكتاد يضطلع بأنشطة مهمة إسهاماً منه في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع بشأن أقل البلدان نمواً. وفي هذا الصدد، نظَّم الأونكتاد، بدعم مالي من حكومة السويد ومن الصندوق المشترك للسلع الأساسية، اجتماع خبراء في كمبالا بأوغندا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

٨٢- وعَقد الأونكتاد أيضاً اجتماع فريق خبراء مخصص تابع للأمين العام للأونكتاد في جنيف في شباط/فبراير ٢٠١٠. وسلَّط الاجتماع مزيداً من الضوء على التحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً وآفاق نموها وتنميتها فضلاً عن تدابير الدعم الدولي اللازمة للتصدي لنقص التنمية في هذه البلدان.

باء - الدول الجزرية الصغيرة النامية

١- التقدم المحرز في تنفيذ العناصر المهمة بالنسبة إلى الأونكتاد من استراتيجية موريشيوس الرامية إلى المضي في تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

٨٣- يُشدِّد الفصل الثاني عشر ("رفع البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً") على نداء الجمعية العامة إلى "انتقال سلس" لرفع أي بلد من قائمة أقل البلدان نمواً. واستمرت الجهود الرامية إلى تشجيع تدابير الانتقال السلس في المشاورات الثنائية التي عقدتها الدول المعنية مع شركائها الإنمائيين.

٨٤- ورأى الكثيرون من صُنَّاع السياسات في الدول الجزرية الصغيرة النامية أن الفصل الثالث عشر ("التجارة: العولمة وتحرير التجارة") كان ينبغي أن يحث المجتمع الدولي على الاستجابة إلى التحديات التي تواجهها تلك الدول في الاقتصاد العالمي من خلال عدد قليل من تدابير الدعم الدولي الخاصة أو تدابير "المعاملة الخاصة" بحكم وضع تلك الدول.

٨٥- ويتضمن الفصل العشرون ("التجارة والتمويل") قائمة بمعظم المشاكل التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في الاقتصاد العالمي. أما مسألة التمثيل الإقليمي في النظام التجاري متعدد الأطراف (البند ٩٧-١٠) فقد ردَّت عليها منظمة التجارة العالمية رداً جزئياً في برنامج عملها بشأن الاقتصادات الصغيرة.

٢- مساهمة الأونكتاد

٨٦- ما فتئ الأونكتاد يساعد جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية المعنية بمسألة رفع الدول من قائمة أقل البلدان نمواً: الرأس الأخضر (منذ عام ٢٠٠٥)، وملديف (منذ عام ٢٠٠٥)، وساموا (منذ عام ٢٠٠٦). كما قُدِّمت خدمات المشورة ذات الصلة إلى كل من توفالو (منذ عام ٢٠٠٦) وفانواتو (منذ عام ١٩٩٧) وكيريباس (٢٠٠٦-٢٠٠٩)، وهي ثلاث حالات يمكن أن يشملها الرفع من القائمة. وتتضمن المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد في هذا المجال (أ) جرد أشكال الدعم التساهلي أو المعاملة الخاصة التي تُعتبر ضرورية للبلدان المعنية؛ و(ب) دعم المسؤولين الحكوميين في حوارهم مع الشركاء الإنمائيين من أجل أن يكون الإلغاء التدريجي للامتيازات الخاصة اللازمة لأقل البلدان نمواً إلغاء سلساً؛ و(ج) صياغة "استراتيجية انتقال سلس" لفائدة البلد المرفوع من القائمة بعد دراسة تجربته في استخدام الامتيازات الخاصة بأقل البلدان نمواً. ودَعَم هذا التعاون المتواصل، بطريقة أو بأخرى، جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية المنتفعة به.

جيم - البلدان النامية غير الساحلية

١- التقدم المحرز في تنفيذ عناصر برنامج عمل ألماتي التي تهم الأونكتاد

٨٧- يستجيب برنامج عمل ألماتي إلى الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر لفائدة البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية. وأبرز اتفاق أكرا المشاكل التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية وعزَّز ولاية الأونكتاد في دعم جهودها في مجال التجارة والتنمية. فارتفاع تكاليف النقل التي تتحملها البلدان النامية غير الساحلية يشكل عائقاً تقييدياً خطيراً للتجارة بالنسبة إلى هذه البلدان. وفي الآن ذاته، تحتاج هذه البلدان إلى تحديث وتنويع اقتصاداتها، آخذة في الحسبان العوائق الإنمائية المتصلة بوضعها الجغرافي الخاص.

٢- مساهمة الأونكتاد

٨٨- قام الأونكتاد، في إطار متابعة منتدى الاستثمار رفيع المستوى الخاص بالبلدان النامية غير الساحلية والمعقود في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ في نيويورك، بتنظيم حلقة دراسية عنوانها "الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير البنية الأساسية للبلدان النامية غير الساحلية - القضايا المطروحة" (جنيف، ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٩). وشارك في هذه الحلقة الدراسية مندوبون يمثلون تلك البلدان في جنيف، وذلك لبحث مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر الممكنة في تطوير البنية الأساسية في تلك البلدان، ولمناقشة السياسات والتدابير المناسبة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في مشاريع البنية الأساسية هناك.

٨٩- وكانت للأونكتاد أيضاً مشاركة كبيرة في تحضير الاجتماع الثالث لوزراء تجارة البلدان النامية غير الساحلية، الذي عُقد في إيزولويني بسوازيلند يومي ٢١ و٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

٩٠- ونظَّم الأونكتاد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ اجتماع خبراء مخصصاً بشأن موانئ العبور التي تقدم خدماتها إلى البلدان النامية غير الساحلية. وأتاح الاجتماع للخبراء ومختلف الجهات المعنية فرصة لتبادل وجهات النظر بشأن التحديات التي تواجهها تلك البلدان والفرص المتاحة لها حالياً لدى استخدام مرافق موانئ العبور في البلدان الساحلية المجاورة.